|  |  |
| --- | --- |
| **فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020** | ITU-logo-UNblue |
| **الاجتماع الرابع - جنيف، 16 أبريل 2018** |
|  |  |
|  | **للوثيقة CWG-SFP-4/4-A** ل*لوثيقة CWG-SFP-3/6(Rev.1)-A* |
| **18 يناير 2018** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |

الملحق 2 بالقرار 71 - تحليل الحالة

# 1 معلومات أساسية: الهيئات الإدارية/دور القطاعات

عملاً بأحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، يشمل الاتحاد: أ ) مؤتمر المندوبين المفوضين، وهو الهيئة العليا للاتحاد؛ ب) مجلس الاتحاد، ويعمل بالنيابة عن مؤتمر المندوبين المفوضين؛ ج) المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية؛ د ) قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية ولجنة لوائح الراديو؛ ه ) قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T)، ويشمل الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات؛ و ) قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات؛ ز ) الأمانة العامة. ويعمل كل من المكاتب الثلاثة (مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT)) كأمانة للقطاع المعني من هذه القطاعات.

# 2 تحليل الحالة

## 2.أ تحليل الحالة الاستراتيجية

الاتحاد الدولي للاتصالات كجزء من منظومة الأمم المتحدة

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو يضطلع بمسؤولية توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية في العالم، ويضع المعايير التقنية التي تضمن سلاسة التوصيل بين الشبكات والتكنولوجيات، ويسعى جاهداً إلى تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحلية المحرومة من الخدمة في العالم. ويلتزم الاتحاد بتوصيل جميع الناس في العالم – أينما كانوا وأياً كانت الوسائل المتاحة لديهم. وترمي أعمال الاتحاد إلى حماية ودعم الحق الأساسي لكل فرد في الاتصال.

الدروس المستخلصة من الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016

أصبحت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الاتحاد في مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2014، الأساس لاعتماد "برنامج التوصيل 2020" من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي وضع الرؤية المشتركة والغايات والمقاصد التي التزمت الدول الأعضاء بتحقيقها بحلول عام 2020، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحددت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 عمل الاتحاد نحو تنفيذ الغايات الاستراتيجية الأربع: النمو، والشمول، والاستدامة، والابتكار والشراكة.

وفي الخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016، ترمي كل غاية استراتيجية إلى تعزيز الأخرى. ففي إطار تنمية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يهدف الأعضاء في الاتحاد إلى تعزيز تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحداث أثر إيجابي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل. وعندما يتحقق شمول الجميع، تتّسع فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطال كلّ الناس، من أجل سدّ الفجوة الرقمية بين العالمين المتقدّم والنامي، بل وكذلك لبلوغ السكان المهمشين والمستضعفين في جميع البلدان. أما القدرة على استدامة الفوائد الهائلة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي تستدعي الاعتراف بأن النموّ ينطوي أيضاً على تحديات ومخاطر يتعين التصدي لها. ومن خلال دفع الابتكار وعقد الشراكات، يمكن للنظام الإيكولوجي المتطوّر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يضمن تكيفه مع البيئة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية السريعة التغيّر.

وكانت النتائج الإجمالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرنامج التوصيل 2020 مثيرة للإعجاب، مع أن المجال للمزيد من العمل ما زال متسعاً. ومن المتوقع أن تحقق الدول الأعضاء العديد من أهداف برنامج التوصيل 2020 قبل حلول عام 2020 - من ذلك مثلاً أن المقصد 2.1، الذي يستهدف بلوغ نسبة %60 من مستخدمي الإنترنت من الأفراد في جميع أنحاء العالم، أي توصيل 1,5 مليار شخص إضافي على الخط بين عامي 2014 و2020، في طريقه إلى التحقيق، ولا سيما بفضل النمو القوي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (LDC). ومن المتوقع أيضاً تحقيق المقصدين .2.2ألف و.2.2باء، اللذين يستهدفان بلوغ عدد الأفراد الموصولين نسبة %50 في البلدان النامية و%20 في أقل البلدان نمواً، قبل عام 2020. ويتوقع أيضاً تحقيق أهداف التوصيلية المنزلية بحلول عام 2020: المقصد 1.1 الذي يرمي إلى توصيل نسبة %55 من الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم، وفي إطار الغاية 2، التي ترمي إلى توصيل %50 و%15 من الأسر المعيشية في البلدان النامية (.1.2ألف) وفي أقل البلدان نمواً (.1.2باء). ومع ذلك، يقدر أنه لا يزال هنالك 3,9 مليارات فرد غير موصولين، وما تزال الفجوة الرقمية قائمة بين الجنسين أيضاً، وعلى الرغم من الانخفاض في تكاليف النفاذ إلى الإنترنت قد يتعذر بلوغ الغايات المحددة في برنامج التوصيل 2020، للحد من الفجوة في القدرة على تحمل التكاليف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

كما أَدخلت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 تحسينات هامة داخل المنظمة، من خلال تعزيز مفهوم "توحيد الأداء في الاتحاد". وتبتغي الرؤية والرسالة والغايات الاستراتيجية المشتركة للمنظمة بأكملها أن تعمل جميع قطاعات الاتحاد بصورة متماسكة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وأن تدعم الأمانة - بطريقة منسقة - تنفيذ الخطط التشغيلية والعمل على تجنب الإسراف والازدواجية، وأن تحقق أقصى قدر من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.

وقد استحدثت الخطة نهجاً معززاً للإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، وأقامت صلةً أوضح بين الخطة الاستراتيجية والخطة المالية، مع شفافية تخصيص الموارد للأهداف والغايات الاستراتيجية (لكل قطاع والمشتركة بين القطاعات). وقد مكّن الشكل الجديد للإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، حيث تعرض مؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها لنواتج عمل القطاعات وخدمات الدعم التي تقدمها الأمانة - ما مجموعه نحو 150 مؤشراً، أعضاء الاتحاد من تقييم النتائج والتقدم المحرز على نحو أفضل.[[1]](#footnote-1)

التطورات منذ انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في عام 2014

يقدم هذا القسم بعض التطورات الرئيسية التي حدثت منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية السابقة في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في بوسان، كوريا، في أكتوبر 2014، للنظر فيها لدى وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2023‑2020.

وفي سبتمبر 2015، وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يقضي بأن يعمل جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة في شراكة تعاونية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة هذه. وتجسد أهداف التنمية المستدامة (SDG)، البالغ عددها 17 هدفاً تتضمن 169 مقصداً متفقاً عليها، نطاق وطموح هذا البرنامج العالمي الجديد.

وتقر الدول الأعضاء في خطة 2030 بأن "انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي ينطوي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية ونشوء مجتمعات تقوم على المعرفة". وتتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانات هائلة لتسريع خطوات التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وتحسين أحوال معيشة الناس بأساليب أساسية.

ومن الأهداف البارزة، **الهدف 9** (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) ولا سيما المقصد .9جيم لتحقيق "زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020"، الذي يحدد بوضوح أنه إذا لم تتوفر البنية التحتية الرقمية فإن العالم لن يتمكن من توفير حلول قابلة للتوسيع لأهداف التنمية المستدامة. وقد ذُكرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه التحديد كوسيلة للتنفيذ في إطار **الهدف 17** (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف، المقصد 8.17)، مع تسليط الضوء على إمكاناتها التحويلية عبر شتى المجالات. وقد سُلط الضوء أيضاً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها التكنولوجيا التي تفضي إلى تعزيز تمكين المرأة في إطار **الهدف 5** من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين، المقصد .5باء)، كما تم الاعتراف أيضاً بأهمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار **الهدف 4** (التعليم الجيد، المقصد .4باء).

ويتعين على الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، أن يدعم الدول الأعضاء وأن يسهم في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اتفقت جميع الدول الأعضاء (في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1) على أن المشاركة العالمية مطلوبة لدعم تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد في سعي "تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظله كافة الموارد المتاحة".

وبالإضافة إلى ذلك، دعت جميع الدول الأعضاء إلى تحقيق المواءمة الوثيقة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتمادها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/125 بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي هذا القرار يُطلب من كيانات الأمم المتحدة العاملة على تيسير تنفيذ خطوط عمل القمة أن تستعرض ما تقوم به من إعداد تقارير وخطط عمل من أجل دعم تنفيذ خطة 2030.

وإلى جانب ذلك، فإن خطوات التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة، بما فيها الاتجاهات الجديدة والناشئة، تدفع عجلة تحول كبير، لا في النظام الإيكولوجي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب وإنما في مختلف الصناعات أيضاً، ولذا يتعين أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار لدى وضع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020. وتتصل خطوات التقدم والاتجاهات هذه بالتحول الرقمي وتشمل، في جملة أمور، إنترنت الأشياء (IoT) واتصالات الجيل الخامس والاتصالات المتنقلة الدولية-2020 والذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية، ما يسمى "الثورة الصناعية الرابعة"، والمدن الذكية وتقنيات السجلات الإلكترونية الموزعة والتوصيل الشبكي المعرّف بالبرمجيات والتمثيل الافتراضي لوظائف الشبكة وأنظمة النقل الذكية (ITS) والمصدر المفتوح.

ويُعترف على نطاق واسع بأهمية دور الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في تمكين وتعزيز التنمية المستدامة، كما أبرز أيضاً في الإعلان الوزاري للاقتصاد الرقمي لمجموعة العشرين: "تشكيل الرقمنة من أجل عالم مترابط"، الذي أُقر في دوسلدورف، ألمانيا، في أبريل 2017. كما تجدد التأكيد على الرؤية المشتركة لاستغلال الفرص والتصدي للتحديات المستجدة في الاقتصاد الرقمي في إعلان وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة لمجموعة السبعة[[2]](#footnote-2) في تورينو، إيطاليا، في سبتمبر 2017، بينما أبرزت أهمية الحاجة إلى التقدم والتطور في مجال الاقتصاد الرقمي في إعلان بوينس آيرس[[3]](#footnote-3) في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في بوينس آيرس، الأرجنتين، في أكتوبر 2017.

ومن شأن الرقمنة أن تؤدي إلى تغيير المجتمع والاقتصاد، فهي تعني التغلغل والتوصيل الشبكي والتغيير الشامل من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات المعيشة والعمل تقريباً. وهي كناية عن القدرة على جمع وتحليل المعلومات. وقد أصبحت خطوات المعالجة، أكثر من أي وقت مضى، تجري الآن بصورة متزايدة بالتوازي - وفي الوقت الفعلي. وهذا يسمح بقفزات هائلة في الإنتاجية ولكنه يزيد أيضاً من سرعة التغيير. فقد أصبحت المنتجات والخدمات تحتوي على نحو متزايد على قيمة رقمية مضافة وأخذت تزداد "ذكاء" من خلال الاندماج في أنظمة ذكية وموصولة شبكياً.

ومن شأن التكنولوجيات والتطبيقات الذكية وغيرها من الابتكارات في الاقتصاد الرقمي أن تحسّن الخدمات وأن تساعد على التصدي لتحديات السياسة العامة في طائفة واسعة من المجالات[[4]](#footnote-4)، ومنها الرعاية الصحية والزراعة والإدارة العامة والضرائب والنقل والتعليم والبيئة. ولا تقتصر مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الابتكار في المنتجات فحسب، وإنما تسهم أيضاً في الابتكار في العمليات والترتيبات التنظيمية. ولئن كانت التكنولوجيا الرقمية عاملاً يحفز النمو فإنها قد تنطوي أيضاً على جانب من التعطيل، مع ما يصحب ذلك من آثار على العمالة والرفاه. وبينما تتيح التكنولوجيات الجديدة فرصاً لمشاركة مؤسسات الأعمال (ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة) والعمال والمواطنين في النشاط الاقتصادي، فإن من المرجح أيضاً أن تؤدي هذه التكنولوجيات إلى تنحية العمال الذين يقومون بمهام محددة، وقد تزيد من اتساع الفجوات القائمة في مجالي النفاذ والاستخدام، مما يؤدي إلى فجوات رقمية جديدة وقدر أكبر من أوجه عدم المساواة.

الفرص والتحديات أمام الاتحاد

إن التحول الرقمي ونمو الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى انفتاح أسواق جديدة ودخول أطراف فاعلة رئيسية ظهرت في النظام الإيكولوجي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يتيح فرصاً جديدة أمام الاتحاد للعمل مع الأعضاء والشركاء الجدد، ومناقشة التحديات الناشئة أمام الرقمنة، والتي قد تحتاج إلى إدارة من خلال التعاون الدولي المناسب، عن طريق تبادل أفضل الممارسات مثلاً.

وتشارك الدول الأعضاء من العالم النامي بصورة متزايدة في النظام المتعدد الأطراف، الذي يشجع جميع أنواع الشراكات التي يتعين إقامتها، من أجل التغلب على العقبات التي تعترض سبيل الرقمنة، وتمكين تبادل الموارد والتكنولوجيا والمعارف في الاقتصاد الرقمي العالمي.

كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحول المجتمع أيضاً. وفي عصر يستطيع فيه كل فرد أن يستحدث المعلومات والمعارف وينفذ إليها ويتقاسمها، يتمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل إمكاناتهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. ومن شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون حافزاً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ يمتد أثرها من الرعاية الطبية والاجتماعية إلى التعليم ومن تمكين النمو الاقتصادي إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتمكين النساء والفتيات. والاتحاد قادر على تشجيع هذا الدور التحفيزي.

ومن ناحية أخرى، ما زالت الفجوات الرقمية قائمة، مما يشكل تهديداً يعرقل تحقيق أهداف الاتحاد. إذ ما زال أكثر من نصف سكان العالم غير موصولين بالإنترنت (يقدر عددهم بنحو 3,9 مليارات شخص استناداً إلى بيانات عام 2017)، بينما هنالك في إفريقيا نحو 3 من بين 4 أشخاص لا يستخدمون الإنترنت. كما أن الفجوة الرقمية بين الجنسين لا تزال قائمة، حيث نسبة الرجال الذين يستخدمون الإنترنت أعلى من نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت في ثلثي جميع البلدان. وفي أقل البلدان نمواً، تستخدم الإنترنت واحدة فقط من بين كل سبع نساء، مقارنة بواحد من كل خمسة رجال. ويكلف النطاق العريض المتنقل أكثر من %5 من الدخل القومي الإجمالي للفرد في معظم أقل البلدان نمواً، ومن ثم لا يمكن أن تتحمله الغالبية العظمى من السكان.

وفي مجال الاتصالات، برزت نماذج أعمال جديدة لدى مقدمي الخدمات الرقمية، كما لوحظ تزايد المنافسة، مما يقلل من هوامش إيرادات الاتصالات. وهذا يثير مسألة أنواع اللوائح المطلوبة عندما يبرز اختلاف البيئة التنظيمية للخدمات عبر الإنترنت مع بيئة خدمات الاتصالات التقليدية.

وأخيراً، فإن النمو السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد رقعة العالم الرقمي يثيران تحديات خاصة وشواغل متزايدة يتعين على الاتحاد أن يتصدى لها، في إطار الولاية التي منحها إياه الأعضاء، وهي: الأثر البيئي لتزايد الشبكات والأجهزة الموصولة؛ ومسائل الأمن السيبراني والخصوصية عبر الإنترنت وحماية المستهلك؛ والأثر على وظائف العمل؛ وتزايد أوجه عدم المساواة؛ فضلاً عن الأبعاد الأخلاقية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

وترد في الجدول أدناه عناصر تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر التي يتعين النظر فيها لدى وضع الاستراتيجية، حيث تدرج نقاط القوة والضعف في الاتحاد إلى جانب الفرص المتاحة والمخاطر التي تعترض سبيل المنظمة.

## الجدول 1- تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT)

|  |  |
| --- | --- |
| **جوانب القوة**  1 **وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** لها 150 سنة من التاريخ/التقليد  2 **الدور القيادي في تنظيم استخدام** موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، من خلال **اللوائح والمعايير** لإمكانية التطبيق عالمياً  3 **تكوين عضوية** فريد - مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية في أنشطة المنظمة  4 **الدور المزدوج** لمنظمة ناظمة مشفوعاً بخبرة في تنفيذ **المبادرات الإنمائية**  5 **مكانة متميزة لتعزيز الدور التمكيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** لتسريع تحقيق **أهداف التنمية المستدامة**  6 **منصة عالمية محايدة شاملة - علامة قوية وسمعة طيبة**  7 **شراكات** مع **كبار أصحاب مصلحة وعلاقات تعاون راسخة**  8 بنية فيدرالية - **توفر المزيد من التركيز على مجالات محددة**  9 **شرعية وقدرة على تنظيم** مؤتمرات وأحداث دولية كبرى  10 معارف ومهارات لدى أعضاء الاتحاد وموظفيه في **المسائل التقنية** (من قبيل الاتصالات الراديوية والتقييس) **والسياسة العامة والتنظيم والإحصاءات والتنمية** (تعبئة مهارات الجمهور) | **جوانب الضعف**  1 طول **عملية صنع القرار في الهيئات الرئيسية**  2 **بنية** فيدرالية **تتطلب تنسيق** **وتوضيح** أدوار كل قطاع لتجنب الازدواج/التناقض  3 **عناصر الثقافة التنظيمية متحفظة تتجنب المخاطر**  4 صعوبة القرار بشأن تنويع **مصادر الدخل** |
| **الفرص**  1 انفتاح **أسواق جديدة** ودخول **أطراف رئيسية جديدة يتيح فرص عضوية جديدة**  2 الدول الأعضاء من **العالم النامي تضطلع بنصيب أوفر في النظام المتعدد الأطراف**  3 تزايد **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** **في المجتمع**، تعتبر **البيانات** بمثابة **النفط الجديد**  4 **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحافز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** (الأثر على الرعاية الطبية والاجتماعية والتعليم والهوية الاجتماعية، وما إلى ذلك)  5 **التحول الرقمي** لصناعة الاتصالات والخدمات العامة  6 التكنولوجيات والأنظمة والأطراف الناشئة الجديدة تستفيد من بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية تعزز الابتكار  7 **تكنولوجيات/أسواق مراعية للبيئة** جديدة تتيح فرصاً جديدة للشراكات  8 الدعم من جانب بعض **وسائط الإعلام ومنظمات الدعوة** | **المخاطر**  1 **اتساع الفجوات** (الرقمية وبين الجنسين والجغرافية، مثلاً)  2 الصعوبة التي يواجهها **الاقتصاد العالمي** في تحقيق نمو قوي ومتوازن ومستدام  3 **الأثر الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** (الخصوصية عبر الإنترنت، حماية المستهلك، الأمن، الأثر على وظائف العمل، تزايد أوجه عدم المساواة، الأخلاقيات)  4 **الأثر البيئي** جراء تزايد حجم الشبكات والبيانات والأجهزة الموصولة  5 **الضغط** من مختلف أصحاب المصلحة **لتنفيذ مناهج لم تثبت جدارتها**  6 **ازدواج العمل** مع منظمات/هيئات أخرى |

## 2.ب استعراض عام لمقاصد الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2016

تحدد الخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016 أربع غايات، وهي: النمو والشمول والاستدامة والابتكار والشراكة، وتضم كل غاية عدة مقاصد استراتيجية (تشمل مقاصد خطة التوصيل 2020).

المقصد 1.1 يرمي إلى توصيل نسبة %55 من الأسر على مستوى العالم، وفي إطار الغاية 2، هناك مقاصد مقابلة لتوصيل %50 و%15 من الأسر المعيشية في البلدان النامية (.1.2ألف) وفي أقل البلدان نمواً (.1.2باء)، على التوالي. ومن المتوقع تحقيق كل هذه الأهداف بالنسبة للأسر بحلول عام 2020.

وترمي المقاصد 2.1 و.2.2ألف و.2.2باء إلى تحديد نسب الأفراد الموصولين على صعيد العالم (%60) وفي البلدان النامية (%50) وفي أقل البلدان نمواً (%20)، على التوالي. ومن المزمع بلوغ كل هذه الأهداف بحلول الموعد النهائي في عام 2020.

ويرمي المقصد 3.1 إلى جعل تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معقولة بأكثر من %40 بحلول عام 2020 مقابل خط الأساس لعام 2014، بالمعدل الحالي، ومن المتوقع أن يكون خفض التكاليف بحلول عام 2020 حوالي %32 وسطياً، مع قيمة مماثلة للانخفاض في فجوة القدرة على تحمل التكاليف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (المقصد .3.2ألف). ويرمي المقصد .3.2باء إلى جعل تكلفة الوصول إلى الإنترنت أقل من %5 من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهو الأمر حالياً في 120 بلداً من أصل 160 بلداً توفرت عنها البيانات، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بحلول عام 2020، ولكن لن يكون الأمر كذلك بالنسبة لجميع البلدان.

ويرمي المقصد 4.2 إلى تغطية %90 من سكان الريف في العالم بخدمات النطاق العريض بحلول عام 2020، ويتوقف تحقيق هذا الهدف أو عدمه إلى حدٍ كبير على سرعة استبدال تغطية الجيل الثاني بتغطية الجيل الثالث. وفي الوقت الراهن، يغطي الجيل الثاني أكثر من %90 من سكان الريف، ومن ثم يمكن تحقيق هذا الهدف بقدر كاف من عمليات الارتقاء.

وقد أدرجت المساواة بين الجنسين من حيث النفاذ إلى الإنترنت بمثابة المقصد .5.2ألف. وفي السنوات الأخيرة، اقترن النمو السريع في البلدان النامية بتزايد عدم المساواة بين الجنسين، إلا أن آخر بيانات الاتحاد تبين أن الفجوة بين الجنسين في تناقص الآن من %12,2 في عام 2016 إلى %11,6 في عام 2017.

وأدرج وجود استراتيجية لضمان نفاذ ذوي الإعاقة في المقصد .5.2باء، وهنالك، في الوقت الحالي، لدى 48 بلداً من أصل 64 من البلدان المبلغة استراتيجية في هذا الشأن.

وفي إطار المقصد 1.3، ينبغي تحسين الاستعداد للأمن السيبراني بحلول عام 2020. ومنذ عام 2016، يقيس الاتحاد هذا الاستعداد باستخدام الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني، الذي سيستخدم لتقييم هذا التحسن في عام 2020.

ويرمي المقصد 1.4 إلى توفير بيئة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع على الابتكار، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة سريعة في عدد البلدان التي لديها استراتيجية وطنية للابتكار لتحقيق ذلك.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. التقارير متاحة أيضاً في الموقع: <https://www.itu.int/annual-report-2016> [↑](#footnote-ref-1)
2. [G7 ICT and Industry Ministers’ Declaration](https://teamdigitale.governo.it/upload/docs/2017/10/Declaration_and_Annexes_final_26_09_2017.pdf): إعلان وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة لمجموعة السبعة - في سبيل جعل ثورة الإنتاج المقبلة شاملة ومفتوحة وآمنة. [↑](#footnote-ref-2)
3. المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 – [إعلان بوينس آيرس](https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/WTDC/WTDC17/Documents/declaration/ba_declaration_e.pdf). [↑](#footnote-ref-3)
4. [المصدر](https://www.oecd.org/g20/key-issues-for-digital-transformation-in-the-g20.pdf): القضايا الرئيسية للتحول الرقمي في مجموعة العشرين، رئاسة ألمانيا للمجموعة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [↑](#footnote-ref-4)